



سياسة الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب

لجمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بقيق



مقدمة

تعد سياسة مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب أحد الركائز الأساسية التي اتخذتها الجمعية في مجال الرقابة المالية وفقاً لنظام مكافحة غسل الأموال السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣١ بتاريخ ١١/٥/١٤٣٣هـ، ولائحته التنفيذية وجميع التعديلات اللاحقة ليتوافق مع هذه السياسة .

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية.

مؤشرات قد تدل ارتباطاً بعمليات غسل الأموال أو جرائم تمويل الإرهاب:

١. إبداء العميل اهتماماً غير عادي بشأن الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال أو جرائم تمويل الإرهاب، وبخاصة المتعلقة بهويته ونوع عمله.
٢. رفض العميل تقديم بيانات عنه أو توضيح مصدر أمواله وأصوله الأخرى.
٣. رغبة العميل في المشاركة في صفقات غير واضحة من حيث غرضها القانوني أو الاقتصادي أو عدم انسجامها مع استراتيجية الاستثمار المعلنة.
٤. محاولة العميل تزويد الجمعية بمعلومات غير صحيحة أو مضللة تتعلق بهويته و/أو مصدر أمواله.
٥. علم الجمعية بتورط العميل في أنشطة غسل أموال أو جرائم تمويل إرهاب، أو أي مخالفات جنائية أو تنظيمية.
٦. إبداء العميل عدم الاهتمام بالمخاطر والعمولات أو أي مصاريف أخرى.
٧. اشتباه الجمعية في أن العميل وكيل للعمل نيابة عن موكل مجهول، وتردده وامتناعه بدون أسباب منطقية، في إعطاء معلومات عن ذلك الشخص أو الجهة.
٨. صعوبة تقديم العميل وصف لطبيعة عمله أو عدم معرفته بأنشطته بشكل عام.
٩. قيام العميل باستثمار طويل الأجل يتبعه بعد مدة وجيزة طلب تصفية الوضع الاستثماري وتحويل العائد من الحساب.
١٠. وجود اختلاف كبير بين أنشطة العميل والممارسات العادية.
١١. طلب العميل من الجمعية تحويل الأموال المستحقة له لطرف آخر ومحاولة عدم تزويد الجمعية بأي معلومات عن الجهة والمحول إليها.
١٢. محاولة العميل تغيير صفقة أو إلغائها بعد تبليغه بمتطلبات تدقيق المعلومات أو حفظ السجلات من الجمعية.
١٣. طلب العميل إنهاء إجراءات صفقة يستخدم فيها أقل قدر ممكن من المستندات.
١٤. علم الجمعية أن الأموال أو الممتلكات إيراد من مصادر غير مشروعة.
١٥. عدم تناسب قيمة أو تكرار التبرعات والعمليات مع المعلومات المتوفرة عن المشتبه به ونشاطه ودخله ونمط حياته وسلوكه.
١٦. انتماء العميل لمنظمة غير معروفة أو معروفة بنشاط محظور.



١٧. ظهور علامات البذخ والرفاهية على العميل وعائلته بشكل مبالغ فيه وبما لا يتناسب مع وضعه الاقتصادي (خاصة إذا كان بشكل مفاجئ).

المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة المالية نشر الوعي في ذلك الخصوص وتزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها. وتحرص الجمعية حال التعاقد مع متعاونين على التأكد من إتباعهم والتزامهم بقواعد مكافحة غسل الأموال وجرانم تمويل الإرهاب.

ألية التعامل مع في حالة وجود اشتباه بعملية غسل أموال

في حالة اشتباه الموظف بوجود حالة غسل أموال يقوم الموظف بالتالي :

- ١- يجب عليه عدم اشعار الشخص المشتبه بوجود حالة اشتباه.
- ٢- اكمال الاجراءات النظامية والحرص على اخذ كافة البيانات بشكل دقيق.
- ٣- اخبار الادارة مباشرة بعد سحب جميع المعلومات من المشتبه به لاتخاذ اللازم.

المراجع

اعتمد مجلس إدارة الجمعية هذه السياسة في الاجتماع بتاريخ ١٥/١٠/١٤٤١هـ. وتحل هذه السياسة محل جميع سياسات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرانم تمويل الإرهاب الموضوعه سابقا.



محضر اجتماع أعضاء مجلس الإدارة

تم عقد اجتماع أعضاء مجلس إدارة جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بقيق، وذلك يوم الأحد ١٥ / ١٥ / ١٤٤٣ هـ الموافق ١٩/١٢/٢٠٢١ م، بالتوصية على سياسة الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب

وأقر الجميع بالتوصيات التالية :-

١- الاطلاع على سياسة الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب واعتمادها.

اعتماد أعضاء المجلس الموقعين أدناه :

م	الاسم	صفته	التوقيع
١.	ناصر بن محمد الهاجري	رئيس المجلس	
٢.	حمد بن جار الله المري	نائب الرئيس	
٣.	نافع بن مهدي آل بحري	المسؤول المالي	
٤.	فهد بن إبراهيم بو عنز	عضو	
٥.	ثلاث بن سعيد الهاجري	عضو	
٦.	صالح بن محمد المري	عضو	-
٧.	خالد بن محمد العجمي	عضو	
٨.	فهاد بن سعد الدوسري	عضو	
٩.	محمد بن عايض الهاجري	عضو	

رئيس مجلس إدارة جمعية الدعوة والإرشاد

وتوعية الجاليات بقيق

ناصر بن محمد الهاجري

